http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2045) السنة الثامنة - الأربعاء (16) شباط 2011

المالكي في الكويت اليوم لتسوية الملفات العالقة

زيباري: القمة في موعدها.. والعرب بحاجة إلى العراق

□ متابعة/ المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن الحكومة تضع معالجة جميع القضايا مع الكويت وفق قرارات الشرعية الدولية ضمن أهم أولوياتها.

ولفت زيباري في تصريحات صحفية ادلى بها امس لوسائل اعلام سورية خلال زيارته الاخيرة لدمشق، الى أن الاتصالات مستمرة بين حكومتي البلدين مشيرا الى الزيارة المرتقبة لرئيس الجمهورية جلال طالباني الى الكويت للمشاركة في احتفالات الاستقلال والتحرير.

وفيما يتعلق بالقمة العربية الشهر المقبل، أكد زيباري أن القمة دورية وعقدها مهم لكل الدول، ولفت إلى أن الحاجة لعقد هذه القمة في هذه الظروف ربما تكون أكبر، معتبرا أن العراق يحتاج للقمة والعرب يحتاجون للعراق.

واوضح زيباري ان العراق من أقوى الأنظمة العربية حاليا من الناحية السياسية، وهذه العدوى لسنا خائفين أن تنتقل إلى العراق لأن النظام السياسي محصن، هناك انتخابات وهناك تداول سلمي للسلطة وهناك حريات، ما حصل في تونس لم يكن بسبب خدمات الماء والكهرباء والسكن، ولا حتى في مصر، المطالب كانت سياسية تتمحور حول حرية هذه الشعوب، وأيضا تمثيلها في السلطة، وهذا الأمر تحقق في العراق بعد أنهار من الدم والاحتلال والغزو والحروب والصراعات ولكن العراق وصل إلى مرحلة لا يخشى من هذه العدوى لأنه أسس لنظام قد لا يكون كاملا أو مثاليا ولكن العملية السياسية مستمرة.

واضاف ان علاقة العراق مع الدول العربية جيدة ولدينا سفارات في جميع الدول العربية لدينا تواصل، دائم مع الجميع ولو انه هناك بعض الدول ليس لديها ولحد اللحظة سفارة في بغداد.

وتابع: "وعدنا البعض منهم بإعادة فتح سفاراتهم، وكذلك هناك وفد قطري من رجال الاعمال سيزور بغداد لاستكشاف فرص الاستثمار، وبشكل عام علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي علاقة جيدة سواء السعودية أو الكويت أو البحرين او قطر او الامارات".

وفي شأن مسألة التعويضات بين العراق والكويت، قال زيباري ان العلاقات بين البلدين تشهد تقدما مطردا ومتميزا، هناك زيارة قريبة لرئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت، وهي زيارة ثنائية لبحث جميع القضايا بمودة ومحبة وصراحة مع الإخوة في الكويت، وهناك أيضا زيارة مرتقبة في هذا الشهر لرئيس الجمهورية للمشاركة في احتفالات الاستقلال والتحرير والتنصيب لصاحب السمو الامير، وهناك اتصالات مستمرة بين الحكومة العراقية والكويتية، فمؤخرا زار العراق وفد كويتي عالي المستوى بمشاركة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وترك انطباعا ايجابيا جدا، ومن المؤكد أن من أولويات الحكومة العراقية معالجة جميع القضايا مع الأشقاء في الكويت وفق قرارات الشرعية الدولية.

وعن اللاجئين العراقيين، قال زيباري ان عودتهم ربما تكون بطيئة وليست بالمستوى المطلوب، لكن هناك العديد من العراقيين المقيمين في سورية والأردن وفي مصر عادوا إلى العراق، طبعا نحتاج إلى جهود أكبر ومحاولات أكثر لتشجيعهم ولتوفير حياة كريمة لهم وإعادتهم إلى أعمالهم ووظائفهم، والمسألة ليست بالعودة ولكن هناك منظومة من الإجراءات نحتاج أن نضمنها لهم والحكومة جادة في هذا الموضوع وهناك مشاريع وبرامج، والحقيقة الحكومة العراقية شاكرة لاحتضان سورية لهذه الأعداد من العراقيين، وبالتأكيد تلك الأعداد ليست بالملايين، وتقديرات المفوضية العليا للاجئين والمسجلين لديها في سورية والاردن ١٩٤ ألفا، ربما هناك أعداد أخرى غير مسجلة، ونحن مع عودتهم جميعا إلى العراق وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لهم، والمطلوب من الحكومة التواصل معهم وتشجيعهم على العودة.

ويبدا رئيس الوزراء نوري المالكي اليوم الاربعاء زيارة الى الكويت لاجراء مباحثات مع أميرها ورئيس وزرائها تتناول تفعيل علاقات البلدين وبحث مشاكل الحدود والديون وخروج العراق من تبعات الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة.

ومن المنتظر ان يجتمع المالكي خلال زيارته الى الكويت التي تستغرق يوما واحدا وتعتبر الاولى من نوعها الى الخارج منذ تشكيل حكومته الجديدة اواخر العام الماضي مع اميرها الشيخ صباح الاحمد الصباح ورئيس الوزراء الشيخ ناصر الاحمد الصباح لبحث عدد من الملفات العالقة المتعلقة بالديون والحدود وتعويضات غزو القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ وخروج العراق من تبعات الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة بأن تؤثر على العلاقات الطيبة بين العراق والكويت الشقيق بما يضمن أمن وسلامة البلدين".

وكان المالكي اكد في تصريحات للصحافة الكويتية مؤخرا ان الاطماع العراقية القديمة في اراضي الكويت "انتهت ولن تعود أبدا" مشددا على اعتبار الكويت "دولة مستقلة ذات سيادة وحدود وعلم". وقال ان عراق اليوم ليس عراق الامس وان سياسة العراق الحالية تقوم على اساس تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى لاسيما المجاورة له والتعاون الكامل وعدم الاعتداء.

وأعلنت الحكومة العراقية في تشرين الثاني الماضي عن الاتفاق مع الكويت لإنشاء منطقة عازلة بعرض ٥٠٠ متر على كل من جانبي الحدود بينهما على أن تكون المنطقة خالية بشكل تام من أي نشاط باستثناء شرطة الحدود وعلى نقل مزارعين عراقيين إلى منازل جديدة تدفع ثمنها الكويت كتعويض لهم.

بحارة عراقيين وخفر السواحل الكويتيين مما ادى الى مصرع احدهم واعتقال ٤ بحارة عراقيين اطلق سراحهم فيما بعد الامر الذي دعا العراق امس الى التأكيد على ان هذا الحادث يؤكد الحاجة للعمل المشترك مع دولة الكويت "لضبط الحدود وعدم السماح لهذه الحوادث المؤسفة بأن تؤثر على العلاقات الطيبة بين العراق والكويت الشقيق بما يضمن أمن وسلامة البلدين".

بالعربي الصريح

دولة البقرة الحلوب

■ علي عبد السادة

السياسيون يبرعون في صناعة المفارقات. بينما يقض التردي الصارخ في مقومات الحياة مضاجع الأفراد، لا تزال جداول أعمال البرلمان تزدحم، فقط، بمشاريع قوانين تقترب من كونها صفقات لتصريف المنافع ومصالح المال.

البرلمان، وكما يعلن هو في موقعه الرسمي، لم يقر سوى قانون نواب رئيس الجمهورية. ولم يضف على ما يسميها "لائحة القوانين المقرة حديثا، سوى ثلاثة قوانين يعود تاريخ انجازها الى عام ٢٠٠٩. ما يعني انه، وطيلة، تسعة أشهر، قتلت ستة شهور منها بتقليعة "الحالة المفتوحة، لم تنجز سوى قانون يفاقم من مخارج الموازنة.

المفارقة تقول انه في حين انشغل ممثلو الشعب بشأنهم وراتبهم ومخصصات حماياتهم ونثريات ضيافتهم وسفريات وفودهم وايفادات لا اول لها ولا اخر، كان الشارع، من انتخبهم واجاز لهم العبور الى قبة البرلمان، يخوط الشوارع غضبا من اجل خدمات شحيحة وكهرباء شبحية وفساد بات يزيد من قبضته على رقاب المساكين.

المفارقة تقول أيضا، ان سياسيين تصدوا للرأي العام في ايام التظاهرات نفسها للحديث لا عن احوال الجمهور بل عن اتفاقات ومخاوف من نقضها تتعلق، حصرا، بتوزيع الحصص، ولم يقل احد ان عينه رفت لأصوات الفقراء والمقموعين والساقطين في وحل تقييد الحريات، بل ثرثروا كثيرا في وجوب وعدم وجوب ان يكون للرئيس اربعة او خمسة نواب.

المفارقة ان سياسيين، من اي لون كتلوي شئت ان تختار، جابهوا الرأي القائل بان عددا كبيرا من المسؤولين دون مبرر او عنوان مهني مجدي سيفاقم من فوضى وتشتت المناصب، رفضوا ذلك، وباتوا يصرون لان في الامر اموال وتخصيصات. لان في الامر جاه وكرسي، لان في الامر راحة جيب ولتذهب راحة الضمير والبال الى الجحيم.

أقسم انه لو تسنى للمجلس ورئاسته ان يجن جنونه فيقرر جعل مناصب الدولة شرفية ويتقاضى المتصدي لها مبلغا رمزيا، ستكون شاغرة الى الابد.

دولة المفارقات تتأسس على قدم وساق كل يوم، كل جلسة مفاوضات، كل شد وجذب بين المتدافعين والمتصارعين الى مقعد واربع مساند، كلما فتح الفاسدون الطارئون افواههم وسال لعابهم الى الحصص. أقسم ان لا يجد البرلمان شيئا ليبثه الى القنوات الفضائية، لن يجد شيئا يقوله او يتباحث فيه. أقسم ان هؤلاء المزعوم انهم حاوملوا لواء التغيير في انتخابات السابع من أذار سيجعلون من جدول اعمال البرلمان فارغا، لو لم تكن هناك منافع.

الفكرة في ان الترشيح للانتخابات واعلان البرامج والخوض في شعارات ووعود والحلف والتاكيد على خدمة الناس، لم يكن سوى ان الدولة، من وجهة نظرهم، (بقرة حلوب) وهذا وصف استعيره من نص بيان مجموعة مثقفين اعلنوه امس وتشرفت بالانضمام اليهم. انها بقرة سمينة تنقط ذهبا كل ساعة ودقيقة، هؤلاء ينتهزون فرصة الانقضاض على ما تيسر من حليب النثريات.

هذه مفارقات تلتحق بواحدة قديمة، أذ يعرف النائب مصيره بعد انتهاء الدورة التشريعية، يعرف انه سيحال الى التقاعد براتب يوازي أو اقل قليلا من مخصصاته ايام النيابة. بينما يتجاهل ان نواب اكثر الديمقراطيات رسوخا في العالم يلتحقون بعد خروجهم من البرلمان بعملهم القديم حتى لو كان عاطلا عن العمل ولا تنمحه الدولة اي قرش لجلوسه كنائب سابق على أريكة الهزاز في منزله الجديد على ضفاف دجلة.

البقرة الحلوب القابعة في كواليس التشريع والمباحة بقوانين لانعاش ممثلين عن الناس وليس موظفين في القطاع العام.

مثقفون عراقيون يستقيلون من صمتهم:

ديمقراطية العراق وحريته في محنة

بيان "النخبة" يتضامن مع العراقيين وينادي الإطاحة بالفساد

□ بغداد/ المدى

فيما العواصف السياسية تضرب من حولنا في تونس ومصر وبقية بلدان المنطقة حيث بدا للمرة الاولى ان معركة الحرية السياسية والديمقراطية التي بدأها العراق أثمرت، واظهرت في الاقل صحة ما جادل به العراقيون اشقاءهم العرب بشأن النظام الدكتاتوري السابق، نجد نحن جماعة من المثقفين العراقيين ان الديمقراطية والحرية السياسية في بلدنا تمر بمحنة حقيقية.

لقد عطلت الدولة طيلة ثمانية شهور لتولد بعدها حكومة اكثر محاصصة من سابقتها، ومخن ثم فهي اكثر عجزا عن حل اية مشكلة، وما زالت هذه الحكومة تنتظر توزيع وزاراتها الامنية والخدمية المهمة بعد باسلوب متهافت ومفضوح نتوقع منه ان تتمخض عنه اختيارات تتصف باللامهنية وتصب في مصلحة اهداف حزبية ضيقة. لقد سرق سياسيون هواة الوقت من حياة العراقيين من اجل حصصهم في الوزارات والمؤسسات؛ ولان اهدافهم لا تتعدي مصالحهم فهم حتى الان لم يلبوا اقل احتياجات المواطنين في الامن والكهرباء والسكن والصحة والتعليم والغذاء والخدمات وغيرها.

لقد جرت في بلدنا انتخابات نيابية لمرتين، وكانت النتائج في المرتين متماثلة، من حيث المحاصصة وتوزيع المناصب بطريقة غير مهنية. ان التجربة علمتنا في هاتين المرتين، ان النظام السياسي المتولد عنهما لم يستطع ان يبني الدولة العراقية، بل العكس اجهز على نسيجها المهني لمصلحة السياسي والمؤقت والفاسد، كما انه لم يحقق شيئا يذكر في كل ميادين الاقتصاد والتعليم والصحة والصناعة والزراعة والكهرباء.

> النظام السياسي المتولد عن تجربتي الانتخابات لم يستطع أن يبني الدولة، بل العكس أجهز على نسيجها المهني لمصلحة السياسي والمؤقت والفاسد.

واذا كان الوزراء لا يبلغون عن الفاسدين والمرتشين في وزاراتهم، فهل نتوقع قيام هؤلاء الوزراء بواجباتهم المهنية؟ فهم اذن متورطون بهذا الفساد لان التستر عليه هو شكل من اشكال الحماية والمشاركة. ان الفساد يعمم، وتبدو سلطة المال الان متطامنة اكثر مما مضى مع سلطة السياسة التي يقودها الهواة. والحال ان الارهاب الذي حول عاصمتنا الجميلة ومدننا الحبيبة الى مجموعة من الجزر التي تفصل بينها الجدران الكونكريتية العازلة، هذا الارهاب الذي تنفق الحكومة الملايين من اجل محاربته، ينمو يوميا وسط البؤر الفاسدة التي تتعاون فيها سلطتا السياسة والمال. ان كل الكلام الحكومي عن محاربة الارهاب والعنف في المجتمع هو محض هراء ما دامت الحكومة تعيد انتاجه من خلال فساد ادارتها، واخفاقها الفاضح.

اننا نشهد اليوم، النتائج الحقيقية لاختزال الديمقراطية الى مجرد انتخابات تجري كل اربع سنوات، ترتفع فيها حمى الصراع والتنافس ثم تقاسم المغانم، ما من هدف حقيقي واحد تحقق على مستوى بناء الدولة المدنية، ما من مكسب مؤكد تحقق، حتى المكاسب المادية تتآكل بفعل تدني الخدمات. ان من يهيمن على الدولة الان هو نظام سياسي عاجز عن تحقيق أي هدف موضوعي غير ما يقدمه من مكاسب الى الاحزاب والسياسيين الذين حولوا الدولة الى بقرة حلوب. هؤلاء بسبب القوة التي باتوا يتمتعون بها، قوة المال والموقع الاداري والسياسي، لم يعودوا مخلصين لاي قضية شعبية عادلة، فما بالكم بقضية الديمقراطية والحريات المدنية والثقافية؟

اننا نذكر هنا بالماضي القريب حين قام النظام السياسي في الحقبة الدكتاتورية المقيتة بالهيمنة على الدولة، فأدى سقوطه الى سقوط الدولة، ها نحن نجدنا في دورة سياسية جديدة يكرر فيها السياسيون الخطأ نفسه لكن بشعارات الديمقراطية، ما يضفي جوا من النفاق السياسي، ويخلق لا مبالاة كاملة لدى مواطنين لم يحصدوا حتى الان غير العنف والحرمان والتسويف وتضييع فرص التقدم والبناء.

نحن نرى ان الافق السياسي يبدو مشوشا جدا في ظل عجز حكومي، ومحاولات متكررة لثلم الحريات المدنية التي تجرى تحت ذرائع تتصف بالوقاحة، والفساد الذي ينخر جسد الدولة، وانعدام المسؤولية الذي تتصف به النخب السياسية المهيمنة، والارهاب الذي ينتقي بين الحين والحين اهدافا حيوية. إزاء كل هذا نخشى نحن مجموعة من المثقفين العراقيين من ان تصل اوضاع بلدنا الى الحافات السياسية الخطرة، من هنا نحذر الحكومة والبرلمان من مغبة استمرار هذه الاوضاع. وهذا بعض من مسؤوليتنا الثقافية والاخلاقية والوطنية أمام شعبنا؛ ما يجعلنا مطالبين بالوقوف مع نضاله من دون تردد دفاعا عن خبزه وحريته وكرامته الوطنية وحقوقه المدنية والديمقراطية.

ان الحراك الجماهيري الذي يشهده العراق هذه الايام يعني فيما يعني ان العراقيين الان اكثر يأسا من الحكومة والبرلمانيين، فهاتان المؤسستان ثبت تخبطهما ومن ثم عجزهما، فهما يدوران على انفسهما ومصالح افرادهما، بينما تقوم قوى غير ديمقراطية بتفسير القوانين على طريقتها وتحول الديمقراطية الى شعار زائف.

اننا نحن المثقفين نقف مع شعبنا في نضاله المدني العادل المشروع ومطالبه العادلة:

أولا- مع شعبنا في توفير الامن..

ثانيا- مع شعبنا في توفير العمل لالاف العاطلين، ومعالجة الاخطاء الاقتصادية..

ثالثا- مع شعبنا في مطالبه بالقضاء على الفقر..

رابعا- مع شعبنا في صون حرية التظاهر وإبداء الرأي..

خامسا- مع شعبنا في تطهير الدولة من الفاسدين والمفسدين واتخاذ اجراءات قانونية قوية لمعاقبتهم..

سادسا- مع شعبنا في تخليص ارادته المدنية من تلاعب الطائفيين والمعادين للديمقراطية والعملية السياسية..

سابعا- مع شعبنا في بناء دولة تحتكم للقانون والعدالة وتمنع المتاجرين بمؤسساتها..

> اختزلت الديمقراطية إلى مجرد انتخابات (..)، ترتفع فيها حمى الصراع ثم تقاسم المغانم.. ما من هدف حقيقي واحد تحقق على مستوى بناء الدولة المدنية.

عدسة ادهم يوسف

ثامنا- مع شعبنا في توفير الغذاء والصحة والتعليم والخدمات..

تاسعا- مع شعبنا في اصلاح التشكيلة الوزارية على اساس الكفاءة والمهنية والنزاهة والغاء الحقائب والمناصب الوهمية التي تتسبب باهدار المال العام.

عاشرا- مع شعبنا في محاكمات علنية عادلة للمتورطين بقضايا الفساد المالي والاداري.

حادي عشر- مع شعبنا في تسريع انجاز القوانين والتشريعات واجراء التعديلات الدستورية بما يضمن الرفاه والازدهار.

ثاني عشر- مع شعبنا بضرورة تقديم الحكومة برنامجا زمنيا معلنا عن خططها لانهاء ازمات الكهرباء والاسكان والصحة والتربية والتعليم والقطاعين الصناعي والزراعي وجميع الخدمات.

فضلا عن تأكيدنا على مسؤولية الحكومة القائمة حاليا في حفظ امن وسلامة المتظاهرين بشتى اطيافهم وتوجهاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، من كل ما يمكن ان ينحرف بسلمية هذه التظاهرات الى ما هو غير مدني وديمقراطي ودستوري.. وحمايتها من المتربصين بها من اللصوص والمنحرفين سيئي النية والطامعين باستغلال مثل هذه التظاهرات للارتداد عن الديمقراطية والمكاسب الدستورية.

كما نهيب بأخوتنا وابنائنا من المتظاهرين ان يتمسكوا بطرق واشكال التعبير السلمية تمسكهم نفسه بحقوقهم ومبادئهم المشروعة التي خرجوا من اجلها.

ونشدد على مؤسساتنا الحكومية التشريعية منها والتنفيذية بضرورة الاسراع الى تلبية مطالب الشعب على وفق خطط واقعية ملموسة سريعة وعاجلة من دون اهمال الابعاد التنموية طويلة الاجل.